

اليمن

اليمن في التاريخ القديم.

لمعرفة تاريخ اليمن القديم لابد للفارئ أن يلغي من ذهنه الحدود السياسية المعاصرة لشبه الجزيرة العربية ويتصورها وحدة جغرافية مترابطة، فلم تعرف شبه الجزيرة العربية لا عرب الجنوب ولا عرب الشمال ولا عرفت شمال الجزيرة ولا جنوبها ، ولم تورد النقوش ذكراً لقحطانية ولا لعذنانية، بل كانت كل شبه الجزيرة مسرحاً لأحداث تاريخية متنوعة فقامت الممالك والحضارات واتسعت بذاتها أو نفوذها داخل شبه الجزيرة طالما توفرت لها القوة والنفوذ داخل شبه جزيرة العرب.

ويمكن تقسيم الإطار الزمني لتاريخ اليمن القديم حسب بعض المؤرخين إلى عصرين رئيسيين

العصر الأول:

تدل أقدم المعلومات المعتمدة على حضارة يمنية راقية، يعود تاريخها على الأقل إلى القرن العاشر قبل الميلاد وتقتزن هذه المعلومات بذكر سبأ التي ارتبطت بها معظم الرموز التاريخية في اليمن القديم والتي هي بالفعل واسطة العقد في هذا العصر، ويمثل تاريخ دولة سبأ، وحضارة سبأ فيه عمود التاريخ اليمني، وسبأ عند النسابة هو: أبو حمير وكهلان، ومن هذين الأصلين تسلسلت أنساب أهل اليمن جميعاً.

وأرض سبأ في الأصل هي منطقة مأرب، وتمتد إلى الجوف شمالاً، ثم ما حاذها من المرتفعات والهضاب إلى المشرق، وكانت دولة سبأ في فترات امتداد حكمها تضم مناطق أخرى، بل قد تشمل اليمن كله. وكانت مأرب عاصمة سبأ،

ويعرف الجميع زيارة ملكة سبأ للنبي سليمان عليه السلام في القرن العاشر قبل الميلاد، وهي الزيارة التي تفيد وجود علاقات تجارية بين بلاد الشام وبلاد اليمن؛ إذ تذكر الأخبار المرتبطة بتلك الزيارة أن ملكة سبأ أحضرت معها كميات كبيرة من الطيوب منها اللبان.

أما دولة معين فقد ظهرت في القرن الخامس قبل الميلاد في الجوف، بعد أن تمكنت مناطق الجوف بقيادة مدينة يثل براقش العاصمة الدينية من السيطرة على طريق اللبان التجاري بمساندة حضرموت وقتبان، ثم اتجه المعينيون شمالاً، وأقاموا المحطات التجارية والمستوطنات المعينية على طرق القوافل التجارية مثل قرية في وادي الدواسر على الطريق بين نجران والبحرين أي شرق الجزيرة،

العصر الثاني

في أواخر العصر الأول، وخاصة في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد، أتى على أهل اليمن حين من الدهر قللوا فيه من اهتمامهم بالزراعة، واعتمدوا كثيراً على الرخاء الذي تدره عليهم القوافل التجارية، وغلب عليهم التنافس على المال والجاه، فأصبح في اليمن خمس دول في آن واحد هي سبأ وقتبان ومعين وحضرموت وحمير، أصبحت عواصمها باستثناء حمير أشبه ما

تكون بدول مدن القوافل التي يخضع ازدهارها وسقوطها للأوضاع التجارية والأطماع السياسية، كما حدث للبراء ولتدمر والحضر في شمال الجزيرة.

وكانت حمير آخر دول اليمن القديم ظهوراً، ويرجح أن ذلك اقترن ببداية التقويم المعروف بالتقويم الحميري الذي يبدأ حوالي (١٥١٥ق.م)، كما أسست عاصمتها (ظفار) في قلب المرتفعات اليمينية بعيداً عن الصحراء وهجمات البدو، وذلك في قاع الحقل بسند جبل (ريدان)،

وفي مطلع القرن الخامس الميلادي تولى الحكم (أبي كرب أسعد بن ملكي كرب يهأمن) المشهور بـ(أسعد الكامل)، ويعكس لقبه سعة نفوذ دولة حمير في عهده داخل شبه الجزيرة العربية، فهو ملك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنت وأعرابهم طودا وتهامة

وفي عام ٥٢٥ للميلاد كان دخول الحبشة الى اليمن وكان أهل الحبشة يدينون بالنصرانية، ويشرفون على النشاط المسيحي في اليمن، حيث دان أقوام بالمسيحية منذ أن دخلت إليه في حوالي منتصف القرن الرابع الميلادي، ومن أولئك نصارى نجران.

وفي عام الفيل ٥٧١م ولد النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم في مكة وروي أن جده (عبد المطلب بن هاشم) كان في جملة الوفود التي وصلت إلى صنعاء لتهنئة (سيف بن ذي يزن) بانتصاره على الحبشة، وتوليه سدة الحكم في اليمن إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فقد قرر كسرى الثاني برويز الملك الساساني أن يجعل من اليمن ولاية فارسية، وكان أن تم له ما أراد، وعين عليها والياً فارسياً في اليمن حوال عام (٥٩٨م)، وكانت اليمن بعد تحولها إلى ولاية فارسية لا تزال تشكل مركز الاستقطاب والثقل في الجزيرة العربية وقد ضعفت أحوال اليمن الداخلية في عهد الحكم الفارسي وفقدت السلطة المركزية هيبتها في البلاد وهو ما أفسح الطريق لبروز الزعامات القبلية الكثيرة إلى جانب حكم الوالي الفارسي في صنعاء وبعض مناطق أخرى من اليمن

النظم المدنية لليمن القديم

ومن جهة النظم المدنية عرف اليمنيون القدماء القوانين والتشريعات كما يظهر ذلك في تنظيمات سوق شمر الشهير، والتي تشهد على نضج شرعي وسياسي معاً وتدل على بنیان دولة متقدم وراقٍ وهو ما يتضافر مع صورة النظام السياسي الشوروي الذي يقدمه القرآن على لسان ملكة سبأ بعد استقدامها من سليمان عليه السلام ليعرض صورة رائعة لمستوى التمدن الذي وصل إليه اليمنيون القدماء: (يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعةً أمراً حتى تشهدون). ومع أن القوانين لم تكن لتشمل كل اليمن إلا أنه كان هناك مرجعية قانونية، وهي مجموعة القوانين والأعراف التي يصدرها الملوك والرؤساء يعودون إليها في مسائل الملكية وشؤون التجارة والمنازعات الأخرى.

اليمن في ظل الإسلام

جموع أهل اليمن دخل الإسلام بين العام السادس للهجرة و عام الوفود في السنة العاشرة، وبعد جهد دعوي سلمي في معظم جهات اليمن وهي مناطق: حمير وكندة وحضرموت ومناطق الحكام من الفرس في صنعاء وآخر عسكري في الجهات الشمالية من تهامة وتلك التي يقطنها بدو غير مستقرين

اليمن في العصر الأموي

المصادر التاريخية لهذه الفترة لا تجود إلا بذكر أسماء الولاة ومددهم في اليمن في الفترة من (٤١ - ١٣٢هـ) وهو زمن خلافة بني أمية في اليمن والتي قطعها خلافة ابن الزبير في الأعوام (٦٤ - ٧٣هـ)، فقد ولي اليمن أكثر من خمسة وعشرين والياً بمدد مختلفة لعل أطولها ولاية يوسف بن عمر الثقفي الذي ولي اليمن ثلاث عشرة سنة ابتداءً من خلافة هشام بن عبد الملك (١٠٥هـ) وقد استأثر الثقفيون عامة بثقة بني أمية فأكثروا من توليتهم ولايات مختلفة من بينها اليمن،

وربما كانت أبرز الأحداث في فترة الخلافة الأموية وتداخلها مع خلافة ابن الزبير المغمورة الذكر في المصادر والأبحاث الحديثة هي خروج (عباد الرعيني) ضد الوالي (يوسف بن عمر الثقفي) ولكن الأخير قتله هو وأعوانه في عام (١٠٧هـ)، أما في أواخر الدولة الأموية فقد غلب الخوارج على اليمن وهم الذين كانوا في حرب متواصلة ضد الدولة الأموية

ويعتبر الوليد بن عروة آخر ولاة بني أمية في اليمن فقد تسارعت الأحداث على الخلافة الأموية وآخر خلفائها، وبدأت الجيوش العباسية زحفها من خراسان في العام (١٢٩هـ) لتصل إلى الكوفة في العراق عام (١٣٢هـ)

اليمن في العصر العباسي

في العصر الأول سار العباسيون من جهة نظام الحكم سيرة الأمويين قبلهم وأرسلوا الولاة إلى اليمن بمخالفته المتعددة أو مضموماً إليها الحجاز، وعرفت اليمن في العصر العباسي الأول ولاةً عباسيين أقوياء تمكنوا من ضرب الثورات التي قامت ضدهم

وقد عانت اليمن مثل غيرها من بقاع العالم الإسلامي من المجابهات الدموية بين العباسيين وبني عمومتهم العلويين الذين قاموا بثورات متكررة للإطاحة بحكم بني العباس بحجة أن بني العباس مغتصبون للخلافة وأن الأحق بها هم العلويون.

ويبدو أن الخلافة العباسية قد أدركت توثبات أهل اليمن نحو الاستقلال من جراء الثورات الكثيرة التي كانت تقع في المرتفعات والسهول، فقامت بدعم حكم في جهات تهامة هو حكم (آل زياد السني) في العام (٢٠٣هـ) كي تضمن على الأقل بقاء الطرق التجارية البحرية بعيدة عن تقلبات الأحوال السياسية في المرتفعات وهي التقلبات والصراعات العنيفة على السلطة، بين زعامات قبلية ومذهبية ستستغرق ما يناهز الأربعة القرون ابتداءً من نشوء الدولة (الزيادية) في تهامة وانتهاءً بوقوع اليمن تحت الحكم (الأيوبي) في عام (٥٦٩هـ).

أمًا القوى التي شاركت في الصراع على السلطة في أقاليمها أو حاولت الاستيلاء على كل اليمن متمكنة من ذلك لبعض الوقت، فكان (آل زياد) في زبيد في الفترة من (٢٠٣ - ٤٠٩ هـ / ٨١٩ م - ١٠١٩ م) وآل (يعفر الحواليين) الحميريين، وكانوا على المذهب السني ومراكزهم (صنعاء وشبام) في الفترة من (٢٢٥ - ٣٩٣ هـ / ٨٣٩ - ١٠٠٣ م) والأئمة (الزيديون) في دولتهم الأولى، نسبة إلى الإمام (زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب)، الذي خالف الإمام (جعفر الصادق) في مبدأي التقية والاستتار وأسس لمبدأ الثورة على الظلم متى ما وجد هذا الظلم وهو شرط الخروج والثورة، ويتميز المذهب الزيدي باعتداله، وانفتاحه على المذاهب الأخرى وبجعل الاجتهاد ضرورة دائمة وهو ما أدى إلى إثراء المذهب الزيدي بالفكر وظهر له في الفترات التاريخية المتأخرة علماء كبار أجلاء في أوقات كان فيه الجمود يضرب أطنابه في مسطحي العالمين العربي والإسلامي.

استقلال اليمن من الدولة العثمانية

استقل ما عُرف بشمال اليمن عن الدولة العثمانية التي بسطت نفوذها على عدد من البلدان العربية عام ١٩١٨ حيث قامت المملكة المتوكلية اليمنية انذاك إلى إسقاطها

النظام الجمهوري

وفي عام ١٩٦٢ تم اسقاط المملكة المتوكلية اليمنية وظهر النظام الجمهوري حيث عرفت اليمن الشمالي تلك الفترة بالجمهورية العربية اليمنية ، بينما بقي جنوب اليمن محمية بريطانية إلى العام ١٩٦٧ وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

الوحدة اليمنية

تحققت الوحدة اليمنية بين شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م. واصبحت اليمن تعرف باسم الجمهورية اليمنية.

نظام الحكم في الجمهورية اليمنية:

يعتبر نظام الحكم في الجمهورية اليمنية جمهوريا وديمقراطيا، والشعب مالك السلطة ومصدرها ، يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

والنظام السياسي في الجمهورية اليمنية يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية، ويجري تداول السلطة والمشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة.

أبعاد السياسة اليمنية :

تنطلق اليمن في سياستها الخارجية من ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

البعد العربي:

تعد اليمن من بين الدول المؤسسة والداعمة للجامعة العربية، وانطلاقاً من إيمان اليمن بأن قضايا الأمة العربية هي قضايا اليمن وبالمقابل فإن قضايا اليمن هي قضايا الأمة العربية، ولذا كانت اليمن ولا زالت على الدوام في طليعة الأقطار العربية الداعية إلى ضرورة وحدة الصف العربي وحل الخلافات العربية – العربية في إطار البيت العربي الواحد ممثلاً بالجامعة العربية، وسبق أن قدمت اليمن أفكاراً بناءة في سبيل تطوير مسار عمل الجامعة العربية، منها إقرار آلية انتظام عقد القمة العربية، التي تم العمل بها منذ انعقاد القمة العربية في لبنان عام ٢٠٠٣، وعلى الصعيد نفسه قدمت اليمن أنموذجاً يُحتذى به في سبيل تسوية خلافاتها الحدودية مع جيرانها، من خلال دبلوماسية الحوار ونهج مبدأ (لا ضرر ولا ضرار) ، إذ استطاعت إنهاء خلافاتها الحدودية مع جميع جيرانها بالطرق السلمية. وعلى صعيد القضية الفلسطينية والاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة، يتسم موقف اليمن بالشفافية والوضوح، حيث يدعم استعادة الحق العربي الفلسطيني وتطبيق قرارات الشرعية الدولية والرامية للتسوية العادلة بين طرفي النزاع.

البعد الإسلامي:

الشعب اليمني شعب مسلم وجزء من الأمة الإسلامية، والإسلام مصدر جميع التشريعات، وتعد اليمن من الدول الأعضاء الداعمين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والقضايا الإسلامية هي قضايا اليمن، لذا فاليمن تسعى على الدوام لدعم القضايا الإسلامية في المحافل الإقليمية والدولية، وتدعو إلى ضرورة إقامة علاقات متينة مع جميع الدول الإسلامية.

البعد الدولي:

تنطلق السياسة الخارجية اليمنية في بعدها الدولي من خلال المادة السادسة من الدستور، وكذا الهدف السادس من أهداف الثورة اليمنية، حيث تؤكد السياسة الخارجية اليمنية على الآتي:

- ضرورة الالتزام بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة.
- العمل على إقرار الأمن والسلم العالميين.
- احترام حسن الجوار.
- التعاون والاحترام المتبادل بين الدول في علاقاتها.
- تسوية الخلافات سلمياً، وعدم اللجوء لاستخدام القوة.
- احترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها.